مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل	المجلد ٨ العدد ١ يوليو ٢٠٢٤
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢	Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية	E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg

إطار نظري للتكامل الاقتصادي والنظريات المفسرة له

A theoretical framework for economic integration and the theories that explain it

فيصل مطلق فهاد مطلق الجافور العازمي * (١)، طلعت حافظ إسماعيل (٢)، أحمد إبراهيم محمد (٣)

(١)	المؤلف المختص*: باحث، بقسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان
(٢)	أستاذ دكتور، بقسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة، جامعة أسيوط،
(٣)	قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة، جامعة الازهر أسيوط

ملخص

انتشرت التكتلات الاقتصادية في الآونة الأخيرة لا سيما بعد فترة الحرب العالمية الثانية، حتي أصبح التكامل الاقتصادي سمة من سمات الاقتصاد الدولي، وهدف تسعي إلى تحقيقه العديد من اقتصاديات العالم، وذلك لمواجهة العديد من المخاطر الاقتصادية التي هي أكبر بكثير من أن تتحملها دولة بمفردها، فقد أدت المخاطر الاقتصادية العالمية إلى انتشار العديد من التكتلات الاقتصادية حتي أصبحنا نعيش في عصر التكتلات الاقتصادية الدولية. يوجد العديد من النظريات الاقتصادية المفسرة للتكامل الاقتصادي، ورغم أن هذا النظريات تختلف من حيث آليات ومبررات ونطاق التكامل الاقتصادي إلا أن جميعها يشترك في أن الهدف النهائي من إقامة أي تكتل اقتصادي يجب أن يتمثل في تعظيم رفاهية شعوب دول التكامل، ويستهدف الجزء الأول من الدراسة تناول الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم تقسيم هذا الجزء الى ٧ اجزاء بالإضافة إلى المقدمة، الجزء الأول وايشرح مفهوم التكامل الاقتصادي، بينما الجزء الثاني يشرح درجات التكامل الاقتصادي، كما يشرح الجزء الثالث دوافع التكامل الاقتصادي، الجزء الرابع يوضح مقومات التكامل الاقتصادي، الجزء الخامس يشرح تحديات التكامل الاقتصادي، أما الجزء الأخير يشرح أنواع التكامل الاقتصادي. ويستهدف الجزء الاخر من الدراسة شرح النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي، لمعرفة آليات التكامل الاقتصادي ونطاقه أي هل يجب أن يشمل التكامل كافة القطاعات أم قطاعات بعينها كالقطاعات ذات الميزة النسبية أم الميزة التنافسية.

كلمات مفتاحية: نظري، تكامل ، افريقي، رياضي، دور

Abstract

The research aims to clarify the theoretical framework of economic integration, and the theories that explain it. It may be found that economic integration refers to the formation of a trade area, a customs union, a common market, or an economic union between a group of countries, and that there is a difference between cooperation and economic integration, as integration The economic aims to remove all customs and non-tariff restrictions and barriers to form a long-term international path. As for international cooperation, it means easing those restrictions, i.e. easing customs and non-tariff restrictions and the movement of capital, and that the degrees of economic integration range from easing the restrictions that exist between the integrated countries to their final abolition and the integration of their economies. In one economic unit, which is the highest level of economic integration, there are the economic, social and political advantages of economic integration, and the components of economic integration are represented in a group of social, political and economic components, and economic integration can be divided in terms of the nature of the integration relations between the member states of the economic bloc into vertical integration and horizontal, and in terms of the nature of the socio-economic system to capitalist integration In terms of geographical scope, economic integration can be divided into traditional integration and new regionalism.

مقدمة

انتشرت التكتلات الاقتصادية في الآونة الأخيرة لا سيما بعد فترة الحرب العالمية الثانية، حتي أصبح التكامل الاقتصادي سمة من سمات الاقتصاد الدولي، وهدف تسعي إلى تحقيقه العديد من اقتصاديات العالم، وذلك لمواجهة العديد من المخاطر الاقتصادية التي هي أكبر بكثير من أن تتحملها دولة بمفردها، فقد أدت المخاطر الاقتصادية العالمية إلى انتشار العديد من التكتلات الاقتصادية حتي أصبحنا نعيش في عصر التكتلات الاقتصادية الدولية. يوجد العديد من النظريات الاقتصادية المفسرة للتكامل الاقتصادي، ورغم أن هذا النظريات تختلف من حيث آليات ومبررات ونطاق التكامل الاقتصادي إلا أن جميعها يشترك في أن الهدف النهائي من إقامة أي تكتل اقتصادي يجب أن يتمثل في تعظيم رفاهية شعوب دول التكامل، ويستهدف الجزء الأول من الدراسة تناول الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم تقسيم هذا الجزء الى ٧ اجزاء بالإضافة إلى المقدمة، الجزء الأول وايشرح مفهوم التكامل الاقتصادي، بينما الجزء الثاني يشرح درجات التكامل الاقتصادي، كما يشرح الجزء الثالث دوافع التكامل الاقتصادي، الجزء الرابع يوضح مقومات التكامل الاقتصادي، الجزء الخامس يشرح تحديات التكامل الاقتصادي، أما الجزء الأخير يشرح أنواع التكامل الاقتصادي. ويستهدف الجزء الاخر من الدراسة شرح النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي، لمعرفة آليات

التكامل الاقتصادي ونطاقه أي هل يجب أن يشمل التكامل كافة القطاعات أم قطاعات بعينها كالقطاعات ذات الميزة النسبية أم الميزة التنافسية.

هدف البحث

يستهدف هذه المبحث عرض الإطار النظري للتكامل الاقتصادي والنظريات المفسرة له.

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي في عرض الإطار النظري للتكامل الاقتصادي.

مفهوم التكامل الاقتصادي

تُعد كلمة تكامل Integraton ذات أصل لاتيني ظهرت عام ١٩٦٠ في قاموس أوكسفود الإنجليزي، وتعني لغويا تجميع الأشياء كي تؤلف كل واحد، أي ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليتكون منها كل واحد، يشير التكامل الاقتصادي اصطلاحا إلى تكوين منطقة تجارة أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادي بين مجموعة من الدول، وفي منطقة التجارة الحرة تلغى كافة التعريفات الجمركية بين الدول أعضاء التكتل الاقتصادي مع احتفاظ كل دولة بمعدلات تعريفتها الخاصة مع العالم الخارجي، والاتحاد الجمركي درجة أعلى من منطقة التجارة الحرة في سلم التكامل الاقتصادي، ففي الاتحاد الجمركي يوجد فيه معدل تعريفة مشترك يطبق على العالم الخارجي، كما السوق المشتركة أعلى من الاتحاد الجمركي في سلم التكامل الاقتصادي، إذ يتم في السوق المشتركة تحرير انتقال عناصر الإنتاج بين الدول أعضاء التكتل الاقتصادي لا سيما عنصري العمل ورأس المال، أما الاتحاد الاقتصادي فهو يهدف إلى تحقيق التنسيق بين السياسات النقدية والمالية، والضريبية للدول أعضاء التكتل الاقتصادي. (دومينك سلفاتور، ١٩٩٣: ٩٩)

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرق بين التكامل والتعاون الاقتصادي، فإذا كان التكامل الاقتصادي يستهدف إزالة كافة القيود والحواجز الجمركية والغير جمركية لتكوين طريق دولي طويل المدي، فإن التعاون الدولي يعني تخفيف تلك القيود أي تخفيف القيود الجمركية والغير جمركية وحركة رؤوس الأموال. (Balasa, 1961: 3)

درجات التكامل الاقتصادي

لقد ميز الاقتصادي بيلا بلاسا B. Balassa بين عدة درجات لسلم التكامل الاقتصادي هي على الترتيب، منطقة التجارة التفضيلية، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، اتحاد اقتصادي، سوق تام، أي أن درجات التكامل الاقتصادي تتراوح بين التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائيًا وإدماج اقتصادياتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات التكامل الاقتصادي (Andrei, 2012: 56)،

اما بالنسبة لمنطقة **التجارة التفضيلية**، في هذه المرحلة تقوم الدول أعضاء التكامل بتخفيض الحواجز الجمركية والغير جمركية فيما بينها دون إلغائها بشكل كلي، مع حق الدول الأعضاء في الحفاظ أو زيادة العوائق على السلع المستوردة من الدول الغير أعضاء، وتسمى أيضًا بمنطقة التفضيل الجمركي، ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات منطقة الكومنولث The Common Wealth Preferences، إذ قامت الدول الأوروبية بمقتضي منطقة التفضيل الجمركي بفرض القيود على وارداتها من الدول النامية، وسمي بنظام الكومنولث الذي أقامته بريطانيا وشركاؤها أي مستعمراتها من البلدان التابعة لها خفضت بموجبه البلدان المشتركة فيه معدلات التعريفة على التجارة فيما بينها عام ١٩٣٢، ولكنها احتفظت بمعدلات تعريفات أعلى على الواردات من البلدان الأخرى والغير أعضاء في منطقة التجارة التفضيلية. (كفية قسميوري، ٢٠١٦: ١٠)

منطقة التجارة الحرة، وهي ثاني درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضي اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة يتم إلغاء كافة القيود الجمركية والغير جمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول أعضاء التكامل الاقتصادي، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية من الدول الغير الأعضاء، أي يكون للدول الأعضاء الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الغير أعضاء في اتفاقية التجارة الحرة، كما تعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري لإقامة اتفاقية التكامل الاقتصادي، ومن أبرز صور إقامة منطقة التجارة الحرة، منطقة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا) التي نشأت عام ١٩٦٠ من قبل المملكة المتحدة والدنمارك والبرتغال والسويد والنرويج وإيسلندا وسويسرا، أيضًا منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا). (بكري كامل، ٢٠٠٣: ١٩٥)

الاتحاد الجمركي، وهنا يتم فرض تعريفة جمركية موحدة للبلدان الأعضاء في مواجهة بقية دول العالم، بالإضافة إلى الإجراءات التي تم تطبيقها في منطقة التجارة الحرة، وإلغاء القيود والتعريفات الجمركية، إذ تصبح كل دول الاتحاد الجمركي كأنها دولة واحدة عندما تتعامل مع الدول الغير أعضاء في اتفاقية الاتحاد الجمركي في مجال التجارة الخارجية.(Pédussel, 2004: 5)

تجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء في اتفاقية الاتحاد الجمركي ليس لها حرية عقد أو تجديد الاتفاقيات التجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد، مما يسهم في رفع المركز التنافسي لهذه الأعضاء، لذا تتسم الاتحادات الجمركية بأنها أكثر كفاءة وفعالية، لأنها تسمح بتكامل الأسواق بدرجة أكبر وإن كانت تحتاج إلى تنظيم أكثر ووضع المزيد من القيود التي تؤثر على سياسات وسيادة الدول الأعضاء.

يتكون الاتحاد الجمركي من أربعة مكونات رئيسة، وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء، وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية، وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد الجمركي، وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد الجمركي، توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها بين أعضاء الاتحاد الجمركي، وتتولي توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء. ومن الأمثلة البارزة للاتحاد الجمركي، اتحاد "البنيلوكس" بين بلجيكا ولكسمبورغ عام ١٩٢٢، مع انضمام هولندا إلى هذا الاتحاد ١٩٤٧، ودخل حيز التنفيذ عام ١٩٤٨.

السوق المشتركة، وهنا يتم تحرير عناصر الإنتاج لا سيما عنصري العمل ورأس المال بين الدول أعضاء السوق المشتركة، بالإضافة إلى ما تم تطبيقه في الاتحاد الجمركي من حرية حركة السلع بين الدول أعضاء الاتحاد الجمركي وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، ومن ثم فإن السوق المشتركة يترتب عليها تشكيل سوق موحد يتم من خلالها انتقال وبحرية تامة لعناصر الإنتاج العمل ورأس المال والسلع، وتُعد السوق الأوروبية المشتركة والتي أنشئت بمقتضي معاهدة روما عام ١٩٥٧ من أبرز الأمثلة على السوق المشتركة. (Pédussel, 2004: 6)

الوحدة الاقتصادية، يتم خلال هذه المرحلة تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى والتي تتمثل في تشريعات العمل والضرائب وإنشاء اتحاد للمدفوعات بين الدول الأعضاء، وتنسيق السياسات الإنتاجية للاستفادة من المزايا النسبية لعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، إذ تتخصص كل دولة في إنتاج السلع ذات تكاليف الإنتاج المنخفضة، بالإضافة إلى إلغاء كافة القيود على السلع والخدمات، والسماح لعناصر الإنتاج بالانتقال بحرية كاملة بين الدول الأعضاء، لذا فإن الوحدة الاقتصادية المرحلة الأعلى درجة من مرحلة السوق المشتركة، ويُعد الاتحاد الأوروبي أنجح الاتحادات الاقتصادية التي وصلت لتلك المرحلة بعد التوقيع على اتفاقية مايستريخت فيفري عام ١٩٩٢. (Pédussel, 2004: 6)

التكامل الاقتصادي التام، وهنا يتم إنشاء سلطة اتحادية تفوق سلطاتها سلطات الدول التي يتكون منها هذا الاتحاد، بحيث تكون بين دول الاتحاد عملة موحدة كما في حالة الاتحاد الأوروبي واستخدام اليورو بين دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج والعمل ورأس المال وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية وغيرها. (Pédussel, 2004: 6-7)

٤,١ دوافع التكامل الاقتصادي

تتمثل دوافع التكامل الاقتصادي في المزايا والمنافع التي يمكن أن تحققها أو تحصل عليها الدول المتكاملة بعد تكاملها مقارنة بالمزايا والمنافع التي كانت تحققها قبل التكامل، فهناك المزايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من التكامل الاقتصادي ومن المزايا الاقتصادية للتكامل الاقتصادي، اتساع حجم السوق، ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، تطوير القاعدة التكنولوجية، تحسين شروط التجارة الدولية، الاستفادة من الأثر الإنتاجي والاستهلاكي.

اتساع حجم السوق، فمن خلال الأسواق يمكن القضاء على مشكلة ضيق الأسواق، وهو ما يؤدي إلى تحقيق الاستفادة من اقتصاديات الحجم، بالإضافة إلى قيام بعض الصناعات لم تكن موجودة من قبل، إذ يؤدي اتساع حجم السوق إلى ارتفاع الإنتاج لتغطية الزيادة الجديدة في الطلب على منتجاتها، بالإضافة إلى المزيد من تشغيل الطاقة المعطلة، بالإضافة إلى أن اتساع السوق يؤدي إلى المزيد من التخصص وتقسيم العمل بين الدول أعضاء التكامل، إذ يمكن لكل دولة أن تتخصص في السلع ذات المزايا النسبية في إنتاجها.

ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، إذ يسهم التكامل الاقتصادي في تحفيز النمو الاستثماري، واتساع نطاق السوق وما يتبعه من ارتفاع الطلب والتركيز على مبدأ تقسيم العمل والكفاءة في توزيع استخدام الموارد، بالإضافة إلى التخصص الإقليمي في الإنتاج يترتب على زيادة الاستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع بحيث يشمل مختلف المناطق ويزيد من تكامل الاستثمارات والمشروعات الإنتاجية.

تطوير القاعدة التكنولوجية، التي تحتاج إلى إمكانيات ضخمة، لا سيما وأن البلدان النامية ليس لديها القدرة على إقامة قاعدة تكنولوجية متطورة في ظل إمكانياتها المادية والمالية المحدودة، **تحسين شروط التجارة الدولية،** لأعضاء التكتل الاقتصادي، إذ تمتلك دول التكتل الاقتصادي أهمية اقتصادية على الساحة الدولية، مما يؤهلها إلى إملاء شروطها على دول العالم الخارجي، وبما يحقق لها منافع خاصة، بالإضافة إلى أن اتساع السوق يزيد من قدرات الدول الأعضاء في المساومات وتحسين معدلات التبادل التجاري.

الاستفادة من الأثر الإنتاجي والاستهلاكي، وبالنسبة للأثر التجاري فإن خلق التجارة وفقًا للاقتصادي فاينر يؤدي إلى زيادة رفاهية المنتجين بسبب ارتفاع الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم الكبير، كما يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها، وهو ما يعرف بالأثر الاستهلاكي

٥,١ مقومات التكامل الاقتصادي

يتطلب قيام التكامل الاقتصادي وجود مجموعة من المقومات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يقوم على أساسها هذا التكامل، بالنسبة للمقومات الاجتماعية إذ قد يؤدي الاختلاف في العادات والتقاليد والقيم والدوافع الاجتماعية إلى عرقلة التكامل الاقتصادي، كما أن اختلاف النظم السياسية فيما بينها قد يؤدي إلى عرقلة ونجاح هذا التكامل، وتتمثل المقومات الاقتصادية التي يقوم على أساسها التكامل الاقتصادي في، توفر الموارد الطبيعية، التخصص وتقسيم العمل، توفر عناصر الإنتاج، توفر البنية التحتية.

يُعد توفر **الموارد الطبيعية**، مقومًا مهمًا لنجاح التكامل الاقتصادي، فعلى سبيل المثال، امتلاك بعض الدول لثروات معدنية يمكن أن يكون أساسًا لتطور الصناعة، كما أن امتلاك بعض الدول لإمكانيات زراعية هائلة وثروة مائية وفيرة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي، كما أن **التخصص وتقسيم العمل** يسهم في نجاح التكامل الاقتصادي على أن يتم هذا التخصص وفقًا لمبدأ الميزة النسبية مما يسهم في تكامل المشروعات بين دول التكتل مع بعضها البعض، إذ أن غياب التخصص وتقسيم العمل يسهم في ارتفاع حدة المنافسة بين مشروعات التكتل الاقتصادي، وربما تضرر كافة مشروعات دول التكامل في حالة غياب التنسيق بينهم على أساس مبدأ التخصص وتقسيم العمل.

توافر **عناصر الإنتاج** لا سيما رأس المال المادي والبشري المدرب يسهم في نجاح التكامل الاقتصادي، فالتكامل الاقتصادي ويتطلب قاعدة تكنولوجية كبيرة يتطلب التعامل معها رؤوس أموال ضخمة، كما يتطلب الاستفادة منها أيادي عاملة مدربة وماهرة،

توافر **البنية التحتية**، إذ يسهم توافر البنية التحتية لا سيما طرق وسائل النقل والمواصلات في نجاح التكامل الاقتصادي، فعندما تكون طرق النقل ووسائل النقل بين الدول أعضاء التكامل محدودة فإن ذلك سيؤدي حتمًا إلى إعاقة حركة الانتقال إلى أضعاف مقدار الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول أعضاء التكامل، ومن ثم فإن توافر البنية التحتية يُعد من أهم مقومات نجاح أي تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء.

٦,١ تحديات التكامل الاقتصادي

تواجه اتفاقيات التكامل الاقتصادي العديد من التحديات عند إقامتها، منها تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وسياسية وتنظيمية كما هو موضح في الشكل (١-٢)

شكل (١-٢)

تحديات اتفاقيات التكامل الاقتصادي

يتضح من شكل (١-٢) أن هناك العديد التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية التي تعرقل اتفاقيات التكامل الاقتصادي، ومن التحديات السياسية اختلاف النظم السياسية، غياب الإرادة السياسية، ضعف العلاقات الدولية البينية وتدني مستوياتها، أما التحديات الاقتصادية فمنها، تخلف هياكل اقتصاديات البلدان النامية، اختلاف درجة النمو الاقتصادي، الاختلاف في سياسات وأساليب التنمية الاقتصادية المتبعة وقصور البنية التحتية المشتركة، وتتمثل التحديات الاجتماعية في اختلاف مستويات التطور الاجتماعي والثقافي بين البلدان المختلفة (درجة التحضر، المستوى التعليمي للسكان، حركية الفئات الاجتماعية المختلفة، الوعي الاجتماعي بما في ذلك أهمية التكامل الاجتماعي)، وتتمثل التحديات المؤسسية والتنظيمية في غياب المؤسسات الضرورية لتنفيذ ومتابعة اتفاقيات التكامل الاقتصادي للإجراءات التشريعية والتنفيذية اللازمة لتطبيق اتفاقيات التكامل. (عبد الرحمان روابح، ٢٠١٣: ٢٤-٢٥)

٧,١ أنواع التكامل الاقتصادي

يمكن التمييز بين أنواع التكامل من حيث طبيعة العلاقة بين الدول الأعضاء إلى تكامل رأسي وأفقي، ومن حيث طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي للدول أطراف التكامل إلى التكامل الرأسمإلى والاشتراكي وكذلك التكامل بين الدول النامية، ومن حيث النطاق الجغرافي يمكن تقسيم التكامل الاقتصادي إلى التكامل التقليدي والإقليمية الجديدة، كما يميز الاقتصادي تنبرجن بين التكامل الإيجابي والسلبي للتكامل الاقتصادي، ويوضح جدول (١/١) أنواع التكامل من حيث طبيعة العلاقة بين الدول أعضاء التكامل.

جدول (١/١)

أنواع التكامل الاقتصادي من حيث طبيعة العلاقة

وجه المقارنة	التكامل الرأسي	التكامل الأفقي

وقت الظهور	ظهر التكامل الرأسى، فى مرحلة الاستعمار بين الدول المستعمِرة (بالكسر) والدول المستعمَرة (بفتح الميم)،، إذ فرض على المستعمرات أن تتخصص بإنتاج المواد الأولية فى حين كانت الدول المستعمرة تقوم بتصنيع هذه المواد.	بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الشروط الموضوعية الجديدة، ولا سيما الثورة العلمية، والتقنية، وظهور دول المنظومة الاشتراكية واتساع حركة التحرر في العالم.
المميزات والعيوب	• مثل هذا التكامل المفروض لا يندرج فى مفهوم التكامل الاقتصادى الإرادى لمصلحة الأطراف المتكاملة. • إن هذا النوع من التكامل المفروض من الدول الرأسمالية المستعمرة. يؤدى إلى تقسيم عمل غير متكافئ يجرى لمصلحة الدول المتطورة، على حساب المجموعة الأخرى، ومن ثم تتسع الفجوة بينها.	• وتقوم هذه العلاقة مبدئيًا بين أطراف متجانسة فى طبيعة أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية أو ذات انتماء قومى أو جغرافى واحد. • إضافة إلى تقارب مستوى تطورها الاقتصادى إذ تتكامل العملية الإنتاجية على أسس جديدة من التخصص وتقسيم العمل بإقامة علاقات متكافئة لتحقيق مصالح مشتركة بين الدول الأعضاء.

يتضح من جدول(١/١) أن التكامل الأفقي يكون أكثر عدالة من التكامل الرأسي، فكلما كانت الاقتصاديات محل توقيع اتفاقية التكامل متقاربة على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية أي لديها مقومات النجاح لإقامة اتفاقيات تكامل، كلما كان ذلك أفضل، وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي من حيث طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي للدول أطراف التكامل إذ يكون التكامل الرأسمإلى الذي يقوم بين الدول الرأسمالية والتكامل الاشتراكي الذي يقوم بين الدول الاشتراكية وكذلك التكامل بين الدول النامية.

كما يمكن تقسيم **التكامل الاقتصادي** حسب النطاق الجغرافي إلى التكامل التقليدي والإقليمية الجديدة، ففي ظل التوجه الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية فوق القطرية ظهرت خارطة اقتصادية جديدة اختفت ضمنها القارات الخمس أطلق عليها التكامل الاقتصادي غير الإقليمي أو القاري أو الإقليمية الجديدة، ويوضح جدول (٢/١) أنواع التكامل الاقتصادي حسب النطاق الجغرافي.

يتبين من جدول (٢/١) أن هناك اختلافات جوهرية بين التكامل التقليدي والإقليمية الجديدة، من حيث النطاق الجغرافي، والخصائص الإقليمية والاجتماعية والثقافية والدوافع السياسية، بالإضافة إلى وجود اختلاف في تنسيق السياسات والهدف من المرحلة النهائية، وعدم اشتراط المعاملة بالمثل، ونطاق التجارة.

ويميز تنبرجن Tenbergen بين نوعين من التكامل الاقتصادي هما: الإيجابي والسلبي، وبالنسبة للتكامل السلبي يقتصر على إلغاء كل صور التمييز التجاري، وكل القيود والعراقيل الموضوعة أمام حرية انتقال عناصر الإنتاج، أما التكامل الإيجابي فهو أعم وأشمل من التكامل السلبي، إذ يهتم التكامل الإيجابي بتغيير الأدوات والمؤسسات الموجودة وتعويضها بأدوات ومؤسسات جديدة من أجل ضمان فعالية وآليات السوق، إلا أن الاقتصادي بيندر John Pinder يرى أن النوعين السابقين من التكامل اللذين أشار اليهما تنبرجن يندرجان تحت التكامل السلبي، بينما التكامل الإيجابي وفقًا لبيندر يشير إلى الاتفاق على السياسات التي تؤدي إلى تحقيق أهداف اقتصادية أخرى للدول الأعضاء. (كفية قسميوري، ٢٠١٦: ٤-٥).

جدول (٢/١)أنواع التكامل الاقتصادي حسب النطاق الجغرافي

الخصائص	التكامل التقليدي	الإقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دول متجاورة.	إقليم أو أكثر متجاورين.
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية.	التباين أعضاء متقدمون يتولون القيادة.
الخصائص الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي.	السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم.
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب.	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية.
تحرير التجارة	اتفاقيات تفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم إتحاد جمركي.	مناطق حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها.
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول الأكثر تقدما.	غير مجاز مع تعويض الدول الأقل تقدما.
نطاق التجارة	أساسا المنتجات الصناعية بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي.	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير.
رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط للتكامل النقدي.	يفرض منذ البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما.
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطية ويستكمل عند الاتحاد.	غير متاح لمواطني الدول النامية.
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر للشركات المتعددة الجنسيات والأعضاء الأكثر تقدما.
القائم بالتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء.	قطاع الأعمال وعابرات القارات.
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تفضي إلى وحدة سياسية.	أساس مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.

المصدر: (عبد الرحمان روابح، ٢٠١٣: ٧٠)

اولا: النظرية الاتحادية الفيدرالية

تُعد النظرية الاتحادية من أقدم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، وتهدف النظرية الاتحادية إلى إقامة وحدة فيدرالية، إذ تحتفظ الدول الوطنية بسلطة إصدار القرارات والتشريعات ووفقًا لما يتفق عليه المجلس الأعلى الذي يتولى إدارة الأمور المشتركة والهامة بينهم، ويتطلب نجاح دول الاتحاد أن يكون تولد لدى أفراد المجتمع معتقدات بأن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى مزيد من الرفاهية الاقتصادية أي مزيد من تحسين مستوى معيشتهم(Dosenrode, 2010: 12-13) وهو ما يتطلب شرطي الكفاءة والديموقراطية، أما الكفاءة أي توافق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة وتيقنها أن الدولة المنضمة إلى الاتحاد الجديد سوف تتمكن من خدمة مصالحها أفضل من القيام بها قبل الانضمام إلى الاتحاد، أما شرط الديموقراطية، إذ يجب أن تقتنع الدولة المنضمة إلى الاتحاد أن هذا يساعدها على المزيد من المشاركة في عملية اتخاذ القرار. (آسيا الوافي، ٢٠٠٧: ٨)

وقد يعوق إقامة الاتحاد رفض فئات الاجتماعية انضمام الحكومات الوطنية لتكوين اتحاد اقتصادي، بسبب وجود بعض الفئات التي تسعى لتعظيم منافعها على حساب باقي فئات المجتمع وتكون المتسلطة متناحرة فيما بينها، فخلال فترة الحرب العالمية الثانية ظهر تعارض في المجتمع الفرنسي، إذ أن هناك بعض فئات

المجتمع بزعامة جان مونيه، كان مؤيد لفكرة الاتحاد، إذ رأت في هذا المنهج نهاية لمحاولة ألمانيا المتكررة السيطرة على أوروبا، كما أن فئات أخرى مثل كالديجوليين لم تتفق معها في الرأي، وحبذت حصر السلطات الفرنسية في نطاقات محددة. (آسيا الوافي، ٢٠٠٧: ٨-٩)أما بخصوص البلدان النامية فإن الهدف ليس مجرد إنشاء دولة الوحدة وتعزيز قوتها أو لحل صراع سياسي كما هو سائد في الاتحاد الأوروبي، وإنما هو الاستفادة من تعبئة مواردها الذاتية في مواجهة قوي اقتصادية متفوقة وفي تعزيز النمو الاقتصادي، وهو ما يتطلب التوزيع العادل للمصالح بين فئات الاتحاد، فإذا فشلت دول الاتحاد النامي في تحقيق العدالة في توزيع منافع الاتحاد فإن الانفصال سيكون مؤكد، كما تشهد بذلك العديد من تجارب الدول المعاصرة. (مقروس كمال، ٢٠١٤: ٣٧)

ثانيا: نظرية الاتصالات أو المدرسة التعاملية

تعد نظرية الاتصالات أو ما يطلق عليها المدرسة التعاملية أهم نظريات التكامل الاقتصادي، وفقًا لهذه النظرية فإن التكامل الاقتصادي يجب أن يتم من خلال تنظيمات تتولى عدد من الشؤون الفنية التي لا تثير أية حساسية لدى الفئات الاجتماعية القائمة، أي يجب التدرج في العملية التكاملية كبديل للتحول المفاجئ والمباشر لمرحلة الوحدة السياسية كما ينبغي تجنب التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتنفرها من عواقب فقدانها سيادتها الاتحادية. (آسيا الوافي، ٢٠٠٧: ٩) ووفقًا لكار دويتش أحد أنصار نظرية الاتصالات فإن نجاح العملية التكاملية يتطلب، وجود قطاع رائد تتمحور حوله عملية التكامل، وجود درجة عالية من التعاون المتبادل بين الدول أطراف التكامل في جميع المجالات لا سيما الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية، ضرورة العمل على إزالة كافة العقبات المحلية والدولية التي تعوق مسيرة العملية التكاملية، يجب أن تكون النخبة الحاكمة والقوى السياسية جاهزة للتعامل مع شروط التكامل، كما يجب على القوى الغير حكومية خلق المزيد من فرص التعاون التي تسمح بالتكامل الاقتصادي، ووفقًا لأنصار نظرية الاتصالات فإن عدم التدرج في التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد، يترتب عليه المزيد من التعقيدات والتي تثير حساسية الدول وتنفرها من عواقب فقدان سيادتها، مما يعوق إتمام العملية التكاملية. ويؤخذ على هذه النظرية بأنها تكتفي بإقامة مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها، دون السماح ببناء هياكل مؤسسية إقليمية حتي لا تتحول إلى عقبة في وجه التكامل، فالتجربة العربية قد شهدت انتقال للعمالة المؤقتة دون أن يؤدي ذلك إلى المزيد من التكامل العربي في مجالات أخرى على رغم من وجود مؤسسات تنظم العمالة المؤقتة بين الدول العربية، بالإضافة إلى أن حرب الخليج أظهرت مدى تشابك المعاملات رغم تدني نسب التجارة العربية البينية بين الدول العربية وبعضها البعض، إلا أن الشعور العربي بالجماعية كان منخفض ولم يكن بالقوة التي سمحت بمزيد من التكامل الطوعي بين البلدان العربية. (مقروس كمال، ٢٠١٤: ٣٨-٣٩)

ثالثا: النظرية الوظيفية

ظهرت النظرية الوظيفية للتكامل الاقتصادي خلال فترتي الحرب العالمية الأولي والثانية، وكانت تعرف باسم النظرية الوظيفية الأصلية بزعامة ميتراني (David Mitrany)، ثم تطورت إلى الوظيفية الجديدة.(آسيا الوافي، ٢٠٠٧: ١٠)

بالنسبة **للنظرية الوظيفية الأصلية**، ساهمت في ظهور هذ النظرية ظروف الحرب العالمية الأولي والثانية وما ترتب عليهما من أزمة الكساد الكبير خلال الفترة (١٩٢٩- ١٩٣٣)، والحرب الباردة خلال النصف الثاني من القرن ٢٠ بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحددة الأمريكية، ويُعد الباحث البريطاني ميتراني من رواد النظرية الوظيفية الأصلية، إذ يؤكد ميتراني على أن النزعة الوطنية مجافية بطبيعتها للسلام، ومن ثم ضرورة إقامة مؤسسات دولية في مجالات ذات طبيعة فنية بحتة ومحايدة سياسيًا، مثل إدارة شؤون النقل الجوي، أو

مكافحة الأمراض، تنجذب إليها الشعوب لأنها تحقق مستوى رفاهية أعلى وبشكل أفضل مما تحقق الحكومات الوطنية، لا سيما وأن الحرب العالمية الثانية جعلت الدول تفقد القدرة على تحقيق الرفاهة الاقتصادية لسكانها.(عبد العزيز جراد، ١٩٩٢: ٤٩)بالإضافة إلى أن التعقيدات المتنامية للأنظمة الحكومية أدت إلى الزيادة الكبيرة للأعمال الغير حكومية لا سيما في الجانب التقني، الذي ترتب عليه خلق الطلب على المتخصصين المهرة دوليًا، لأن مثل هذه المشكلات التقنية يصعب حلها على المستوى الدولي وإنما تتطلب المزيد من التعاون الدولي، كما أن التكامل الاقتصادي في قطاع تقني بعينه، سيؤدي حتمًا إلى خلق حاجات جديدة ومن ثم المزيد من التعاون في مجالات أخرى. (آسيا الوافي، ٢٠٠٧: ١٢)وتجدر الإشارة إلى أن النظرية الوظيفية تؤكد على التعاون الذي يكون في ميادين السياسة الدنيا Low Politics أي القضايا الاقتصادية والفنية التي يجب فصلها عن مجالات السياسة العليا High Politics كالشؤون السياسية وقضايا الأمن القومي، إذ يجب التركيز على الجوانب التي تحقق المزيد من الرفاهة الاقتصادية لشعوب التكامل الاقتصادي فهذا المدخل سيكون الأفضل والأنسب لنجاح التكامل الاقتصادي الدولي، وهنا يتخطى التعاون المستوى الإقليمي للمستوى الدولي، زمن أمثلة الاتحادات التي طبقت الوظيفية اتحاد التاج بين بريطانيا واستراليا مع تواجد السلطة الفعلية في كل بلد متمثلة في تشريعات كل منها. (آسيا الوافي، ٢٠٠٧: ١١)

أما **النظرية الوظيفية الجديدة** والتي نشأت على يد كل من ارنست هاست Ernst Hass، وأميتاي ايتزيوني Amital Etzioni وكارل دويتس Karl Deutsh وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، وتقوم النظرية الوظيفية على عدة فروض منها، وجود موارد كافية والاستثمار في المجالات الحيوية التي تسهم في تعزيز التعاون المشترك بين الدول محل التكامل، توافر ثقافة مشتركة تقرب بين وجهات النظر في مجتمعات الدول محل التكامل الإقليمي، وهو ما يجعل التكامل وفقًا لنظرية الوظيفية الجديدة أن يتم على المستوى الإقليمي وليس العالمي كما في النظرية الوظيفية التقليدية، وجود مشاركة كافة أفراد المجتمع في اتفاقيات التكامل بما يجعلها تتخطى نطاق السلطات المحلية إلى المستوى الإقليمي.(آسيا الوافي، ٢٠٠٧: ١٢-١٣)وتستمد الوظيفة الجديدة كمنهج للتكامل بعض عناصرها من النظرية الوظيفية التقليدية، إذ تؤكد النظرية الوظيفية الجديدة على أن التكامل يبدأ على مستوى السياسات الدنيا كالجوانب الاقتصادية، إلا أنها تختلف عن الوظيفية التقليدية في اقتراح أن يتم إنشاء مؤسسات إقليمية تختص بشؤون هذه المجالات، وفي نفس الإطار المؤسسي أي المؤسسات الإقليمية يتم تشكيل نخبة جديدة على مستوى هذه المؤسسات ذات التوجهات الإقليمية لا سيما الخبراء والفنيين بما يسهم في التوسع الإقليمي من مجال لآخر، مثلما حدث في جماعة الحديد والصلب الأوروبية. (مقروس كمال، ٢٠١٤: ٤١)

وتتميز النظرية الوظيفية الجديدة عن التقليدية في أن النظرية التقليدية تترك للحكومات اختيار الجوانب التي تقبل التنازل فيها عن السلطة لصالح مؤسسات دولية بشكل مبدئي، ومن ثم إذا اقتنعت الحكومات بجدوى التكامل سعت إلى تعميمه، بينما الوظيفيون الجدد هدفهم تأسيس الجهاز الإقليمي منذ البداية مما يسهم في تيسير عملية التكامل وإقناع الفئات الاجتماعية بدفع حكوماتها لقبول نقل المزيد من صلاحيات اتخاذ القرار للجهاز الإقليمي، ومن ثم عدم ترك التكامل الإقليمي لتقديرات الحكومات ومواقفها بما يضمن له الاستمرار.(آسيا الوافي، ٢٠٠٧: ١٤)

رابعا: نظرية الاتحاد الجمركي

قدم الاقتصادي جاكوب فاينر عام ١٩٥٠ كتابه "قانون فاينر للاتحادات الجمركية"، وقد اعتمد فاينر في شرح نظرية الاتحاد الجمركي على عدة فروض، إذ افترض فاينر في جانب الطلب عدم وجود إمكانية

للإحلال أي جميع المرونات السعرية تساوي صفر، كما أن العرض أي الإنتاج يخضع لمبدأ النفقات الثابتة، أي أن جميع مرونات العرض تساوي صفر.(عبد الرحمان روابح، ٢٠١٣: ١٢) ووفقًا لفاينر فإن تحديد الاتحاد الجمركي إذا كان أمرًا مفيدًا أم لا أي يسهم في تعظيم الرفاهية الاقتصادية لكافة دول الاتحاد أم لا، يتطلب قياس الآثار المترتبة على إقامة هذا الاتحاد، وفي هذا الإطار حاول فاينر قياس الآثار الاقتصادية للاتحاد الجمركي من خلال التمييز بين أثرين أثر خلق التجارة وأثر تحويل التجارة.(Bahadir, 1978: 175) بالنسبة لأثر خلق التجارة، يتمثل في أن إقامة منطقة اتحاد جمركي يترتب عليها نقل الإنتاج من المنتجين الأقل كفاءة أي أصحاب تكاليف الإنتاج العالية إلى المنتجين الأكثر كفاءة أي المنتجين الذين يتسمون بانخفاض تكاليف إنتاج السلعة محل التبادل الدولي بين دول الاتحاد الجمركي وهو ما يؤدي إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية.أما أثر تحويل التجارة، يتمثل في انتقال الإنتاج من دولة غير عضو في الاتحاد ولكنها أكثر كفاءة في إنتاج السلعة محل التبادل الدولي إلى دولة عضو في الاتحاد إلا أن إنتاجها لنفس السلعة يكون أقل كفاءة وهو ما يترتب عليه التخصيص الغير كفء للموارد، وهنا يتبين أن أثر خلق التجارة يترتب عليه تعظيم الرفاهية الاقتصادية، بينما أثر تحويل التجارة يترتب عليه التخصيص الغير كفء للموارد ومن ثم يجب أن يكون الأثر الصافي موجب من إقامة منطقة الاتحاد الجمركي بالنسبة للدول محل التبادل الدولي، أي يسهم في تعظيم رفاهية مواطني الدول محل توقيع اتفاقية إقامة اتحاد جمركي.

كما يمكن التعبير بيانيًا عن أثر خلق التجارة، ولنفترض أولًا أننا أمام **ثلاثة** دول الدولة A، الدولة B، الدولة C ولنفترض أن الدولة B ترغب في تصدير السلعة بنحو 2 دولار، في حين أن الدولة C ترغب في تصدير نفس السلعة بنحو ٣ دولار، وبفرض أن الدولة A قررت فرض ضرائب بمعدل ١٠٠% من قيمة السلعة أي سعر السلعة سوف يقدر بنحو ٤ دولارات بالنسبة للدولة A عند استيرادها من الدولة B، كما سيقدر سعر نفس السلعة للدولة A بنحو 6 دولارات في الاستيراد من الدولة C، ومن ثم يكون من مصلحة الدولة A استيراد السلعة من الدولة B، وبفرض أن الدولة A قد وقعت اتفاقية اتحاد جمركي مع الدولة B ومن ثم تنخفض اسعار السلع المستوردة من الدولة B كما هو موضح في الشكل(٢-١)

شكل (٢-١) أثر خلق التجارة على الرفاهية الاقتصادية نتيجة إقامة منطقة اتحاد جمركي بين الدولتين A,B

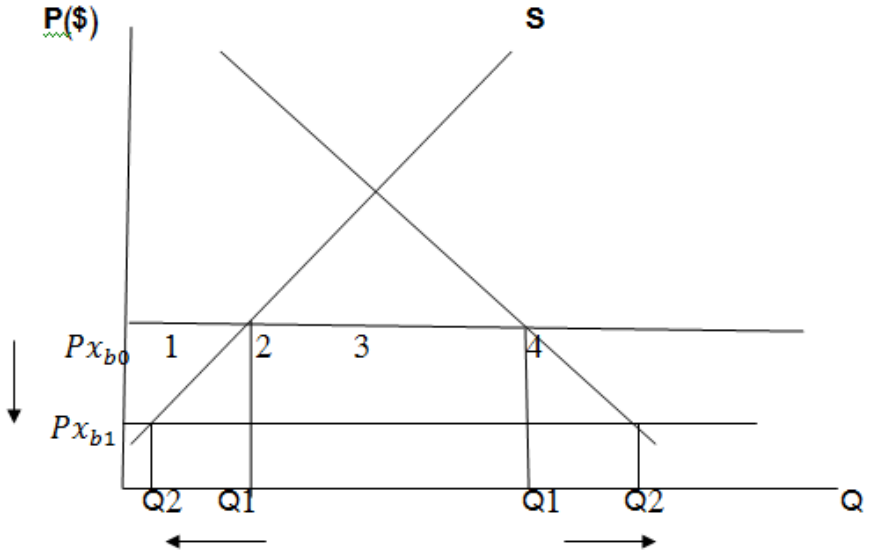

(مقروس كمال، ٢٠١٤: ٤٦)

يبين الشكل (٢-١) أثر خلق التجارة، إذ يوضح المحور الرأسي سعر السلعة المستوردة، إذ تشير Px_{b0} إلى سعر السلعة X حالة قيام الدولة A باستيرادها من الدولة B قبل إقامة منطقة اتحاد جمركي بينهما ورفع الضريبة ١٠٠%، وتشير Px_{b1} إلى سعر السلعة X حالة قيام الدولة A باستيرادها من الدولة B بعد إقامة منطقة اتحاد جمركي ومن ثم إزالة القيود الجمركية لذا نجد أن السعر سينخفض، أما المحور الأفقي فيوضح الكمية المطلوبة والمعروض من نفس السلعة بالنسبة للدولة A، وهنا يُلاحظ أن إقامة منطقة اتحاد جمركي بين الدولة A والدولة B ترتب عليها انخفاض سعر السلعة المستوردة من Px_{b0} إلى Px_{b1} وتمثل المساحة ١، ٢، ٣، ٤ داخل الشكل البياني فائض المستهلكين، والذي تحقق من خلال انخفاض العبء نتيجة انخفاض حصيلة الحكومة الرسوم الجمركية بمقدار المساحة٣، وانخفاض فائض المنتجين نتيجة انخفاض سعر السلعة بمقدار المساحة١، ويمثل المثلث ٢ إضافة أخرى إلى فائض المستهلك نتيجة خلق تجارة بديلة وهو ما يسمي بالأثر الإنتاجي لخلق التجارة، كما يمثل المثلث ٤ إضافة أخرى لفائض المستهلك نتيجة تجارة إضافية نتيجة ارتفاع الطلب بسبب انخفاض سعر المستهلك وهو ما يسمي بسعر البيع.

وبافتراض أن الدولة A أقامت منطقة اتحاد جمركي مع الدولة C الأقل كفاءة بدلا من الدولة B الأكثر كفاءة، والغرض من ذلك الفرض هو تحديد أثر تحويل التجارة على الرفاهية الاقتصادية كما في الشكل (٢-٢)

شكل (٢-٢) أثر تحويل التجارة على الرفاهية الاقتصادية نتيجة إقامة منطقة اتحاد جمركي بين الدولتين A، C

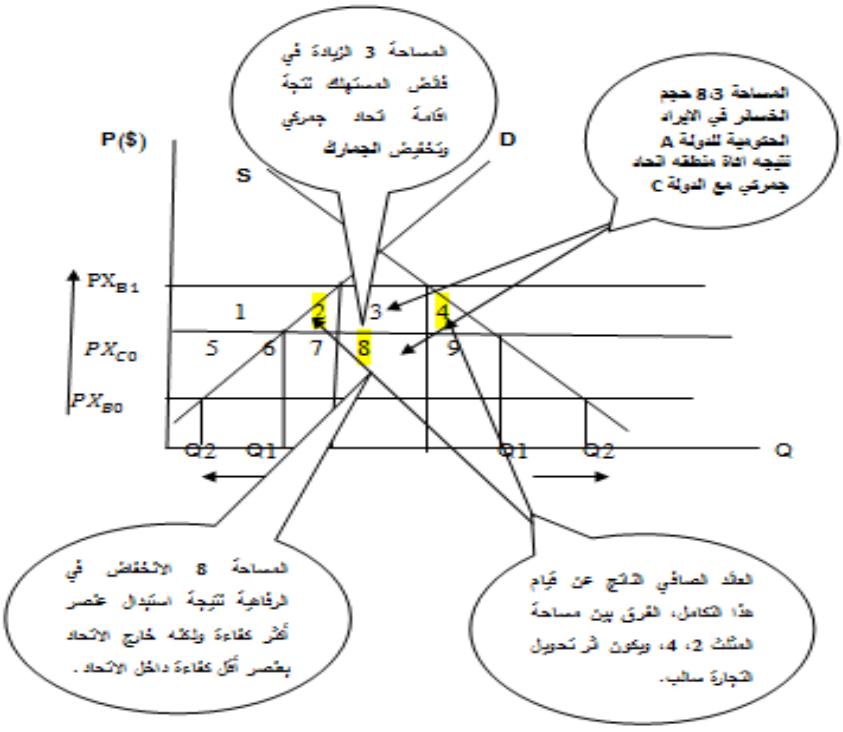

C

(مقروس كمال، ٢٠١٤: ٤٨)

حيث أن، PX_{B0} ترمز إلى سعر استيراد السلعةX بالنسبة للدولة A من الدولة B قبل قيام منطقة الاتحاد الجمركي مع الدولة C، بينما يشير PX_{B1} إلى سعر استيراد السلعةX بالنسبة للدولة A من الدولة B بعد قيام منطقة اتحاد جمركي بين الدولة A مع الدولة C وقد ارتفع هذا السعر نظرًا لقيام الدولة A بفرض رسوم جمركية على واردتها من الدولة B، وتشير PX_{C0} إلى سعر السلعة X عند قيام الدولة A باستيرادها من الدولة

C، ويتضح هنا عدم تغير سعر السلعة X، إذ أن إقامة منطقة الاتحاد الجمركي بين الدولة A,C أدي إلى إزالة كافة الرسوم الجمركية عند استيراد الدولة A للسلعة X من الدولة C.

يتبين من الشكل (٢-٢) أن الفرق بين مجموع مساحتي المثلث٢، ٤ تعبر عن صافي الخسائر الناتجة عن أثر تحويل التجارة، وبما أن أثر تحويل التجارة سالب، بينما أثر خلق تحويل التجارة فيجب أن يتم المقارنة بينهم لتحرير الأثر الصافي على رفاهية الدول التي ترغب في إقامة منطقة اتحاد جمركي، وفقًا للعديد من الدراسات السابقة فإن هناك بعض الشروط الأولية التي يجب أن تتوافر كي يمكن استفادة كافة أطراف التكامل منها، أن تكون الحواجز الجمركية والغير جمركية كبيرة قبل توقيع اتفاقية الاتحاد الجمركي، تقارب معدلات النمو الاقتصادي في البلدان موضع توقيع اتفاقية التكامل، أي وجود أنظمة اقتصادية متشابهة، بالإضافة إلى أن قرب الموقع الجغرافي يخفض تكاليف التجارة.

خامسا: نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث

قدم آدم سميث في مؤلفه الشهير بحث في ثروة الأمم عام ١٧٧٦م نظريته حول التجارة الدولية، وفقًا لآدم فإن التبادل التجاري يحقق مزايا لكل أطراف العلاقات الدولية، وذلك على أساس مبدأ الميزة المطلقة، أي أن تخصص الدولة في إنتاج ما لديها وفرة في عناصر إنتاجها يمكنها من تحقيق ميزة نسبية، فمثلًا كندا تمكنها ظروفها المناخية من إنتاج القمح، كما لا تستطيع إنتاج الموز الذي يتطلب منها استعمال البيوت البلاستيكية لتوفير المناخ اللازم لإنتاجه، في حين أن نيكراغو يمكنها زراعة الموز والعكس بالنسبة للقمح، ومن ثم فإن كندا تمتلك ميزة نسبية في إنتاج القمح بينما نيكراغو تمتلك ميزة نسبية في إنتاج الموز، لذا فإن تخصص كندا في القمح ونيكراغو في القمح يحقق مكاسب لجميع الأطراف الدولية، لذا فإن سميث يدعو إلى التكامل الدولي لتعظيم رفاهية الاقتصاد العالمي، ولتبسيط الواقع المعقد يمكن الاستعانة بجدول (١/٢)

جدول(١/٢) الميزة المطلقة لآدم سميث

المنتج	الولايات المتحدة الأمريكية	بريطانيا
القمح(وحدات الإنتاج / ساعة)	١٠	٨
القماش (وحدات الإنتاج/ساعة)	٥	٧

Source: (Schumacher, 2012: 65)

يفترض جدول (١/٢) أن الولايات المتحدة يمكن إنتاج ١٠ من القمح في الساعة الواحدة، في حين أن بريطانيا يمكنها إنتاج ٨ وحدات لكل ساعة، لذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية لديها ميزة مطلقة في إنتاج القمح عن بريطانيا، كما يفترض جدول (١/٢) أن بريطانيا يمكنها إنتاج ٧ وحدات من القماش في الساعة الواحدة مقابل نحو ٥ وحدات إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج القماش، لذا فإن بريطانيا لديها ميزة مطلقة في إنتاج القماش، وحيث أن الولايات المتحدة الأمريكية لديا ميزة مطلقة في إنتاج القمح وبريطانيا لديها ميزة مطلقة في القماش فإن تخصص الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج القمح واستيرادها للقماش يترتب عليه حصولها على ٧ وحدات من القماش في الساعة وهنا تكون الولايات المتحدة الأمريكية حصل على صافي وفر ٢ وحدة إنتاج من القماش لكل ساعة. أما بريطانيا التي سوف تتخصص في إنتاج القماش وتستورد القمح ستكون حصلت على وفر ٢ وحدة إنتاج من القمح المستورد من أمريكا، إذ ستحصل على نحو ١٠ وحدات إنتاج من القمح لكل ساعة بدلاً من قيامها بالإنتاج المحلي وتوفير ٨ وحدات إنتاج في الساعة الواحدة، لذا يمكننا استنتاج ضمنيًا أن نظرية الميزة المطلقة تؤيد فكرة التكامل الاقتصادي، إلا أنها تؤكد على أساس الميزة المطلقة التي ستعمل على رفع وتحسين مستوى رفاهية سكان الدول محل العلاقات الاقتصادية الدولية.

سادسا: نظرية الميزة النسبية لريكاردو

قدم آدم سميث نظرية الميزة المطلقة والتي تم استنتاج منها إمكانية إقامة التكامل الاقتصادي، طالما يوجد ميزة مطلقة بين البلدين، ولكن يتبقى التساؤل التالي ماذا لو أن هناك دول لديها تخلف مطلق هل لا يمكن إقامة اتحادات وتكتلات اقتصادية؟ حاول ديفيد ريكاردو الإجابة على هذا التساؤل من خلال تقديمه لنظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو، ولتوضيح فكرة الميزة النسبية بصورة مبسطة يمكن الاستعانة بجدول (٢/٢)

جدول(٢/٢) الميزة النسبية لديفيد ريكاردو

المنتج	الولايات المتحدة الأمريكية	إنجلترا
القمح(وحدات الإنتاج / ساعة)	٢٠	٥
القماش (وحدات الإنتاج/ ساعة)	١٠	١٠
الميزة النسبية (القمح/ القماش)	٢	٠,٥
الميزة النسبية (للقماش/ القمح)	٠,٥	٢

Source: (Kılı, ٢٠٠٢) : 10)

يتضح من جدول (٢/٢) أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها ميزة مطلقة في إنتاج القمح والقماش، لكن لديها ميزة نسبية أعلى في إنتاج القمح بالنسبة لإنتاج القماش، فتضحية الولايات المتحدة الأمريكية بوحدة قماش واحدة يترتب عليه إنتاج وحدتين من القمح، بينما التضحية بوحدة قمح لن يمكنها إلا من إنتاج ٠,٥ وحدة من القمح، أما انجلترا فلديها تخلف مطلق في إنتاج القمح والقماش، إلا أن لديها ميزة نسبية أعلى في إنتاج القماش بالنسبة للقمح، فتضحية انجلترا بوحدة من القمح يمكنها من إنتاج وحدتين من القماش، بينما تضحية انجلترا بوحدة واحدة من القماش لن يمكنها إلا من إنتاج ٠,٥ وحدة فقط من القمح، لذا ووفقًا لريكاردو يجب أن تتخصص الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج القمح حيث سلعة الميزة النسبية الأعلى، بينما يجب أن تخصص انجلترا في إنتاج القمح السلعة ذو الميزة النسبية الأعلى أو سلعة التخلف المطلق الأقل.ولنفترض أن الولايات المتحدة الأمريكية ستصدر ٦ وحدات من القمح، وهنا سوف تحصل على ١٢ وحدة قماش من انجلترا إذ أن وحدة القمح الواحدة في انجلترا يمكن استبدالها بنحو ٢ وحدة إنتاج من القماش، بينما إذا رغبت انجلترا في تصدير ٥ وحدات قماش لأمريكا، فإنها يمكنها الحصول على ١٢ وحدة قمح من أمريكا، إذ يمكن في أمريكا إنتاج ٢ وحدة قمح مقابل وحدة واحدة من القماش، وبذلك يمكن إقامة التجارة الدولية وإقامة التكتلات الاقتصادية وفقًا لريكاردو من خلال الاعتماد على الميزة النسبية.

سابعا: نظرية وفرة عناصر الإنتاج لهيكشر وأولين

وهنا يحاول هيكشر أولين تفسير اسباب اختلاف النفقات النسبية بين الاقتصاديات وبعضها البعض، وفقًا لهيكشر أولين يمكن تبرير ذلك بوفرة عناصر الإنتاج، أي الدولة التي لديها وفرة عناصر الإنتاج يكون لديها ميزة نسبية، ومن ثم الدول المتقدمة التي لديها وفرة في عناصر الإنتاج يجب أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع الرأسمالية، بينما الدول النامية التي لديها وفرة في عنصر العمل يجب أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تحتاج إلى عنصر العمل أكثر من عنصر رأس المال لأنها ستكون أرخص نسبيًا عند إنتاجها في الدول النامية، طالما أن الدول المتقدمة تتخصص في إنتاج السلع كثيفة رأس المال، والدول النامية تتخصص في السلع كثيفة العمل إذ يمكن إقامة تكتلات اقتصادية على أساس الوفرة في عناصر الإنتاج.(Pal, 2018: 30)

وتجدر الإشارة إلى أن ليونتيف حاول إثبات نظرية هيكشر وأولين وكان يفترض أن يجد ليونتيف أن الولايات المتحدة تصدر الرأسمالية أكثر من صادراتها لسلع كثيفة العمل، وتستورد سلع كثيفة العمل أكثر من

السلع كثيفة رأس المال، إلا أن لونتيف اكتشف إلى أن السلع كثيفة رأس المال تمثل نسبة مهمة تصل لنحو ٣٠% من واردات الولايات المتحدة الأمريكية وهي نسبة أكبر من نسبة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية لنفس السلع كثيفة رأس المال، وحاول ليونتيف تبرير ذلك بأن إنتاجية عنصر العمل في الولايات المتحدة الأمريكية تعادل نحو ٣ أضعاف مثيلتها في البلاد الأخرى، مما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية لديها ميزة نسبية في عنصر العمل بالنسبة لعنصر رأس المال. (Pal, 2018: 17-18)

ثامنا: نظرية الفجوة التكنولوجية

وفقًا لنموذج الفجوة التكنولوجية فإن المنتج الجديد يحتاج إلى تقدم تقني وتكنولوجي متطور وهو ما يجعل البلدان المتقدمة محتكرة للمنتجات الجديدة والمتطورة، ومع استمرار التقدم التكنولوجي وابتكار منتجات جديدة أحدث يصبح المنتج تقليدي ويحتاج إلى تكنولوجيا تقليدية وهذا يُتاح لدي الدول النامية، ومن ثم يصبح إنتاجه في الدول النامية أفضل كما هو موضح في شكل (٢-٣)

شكل (٢-٣) نظرية الفجوة التكنولوجية

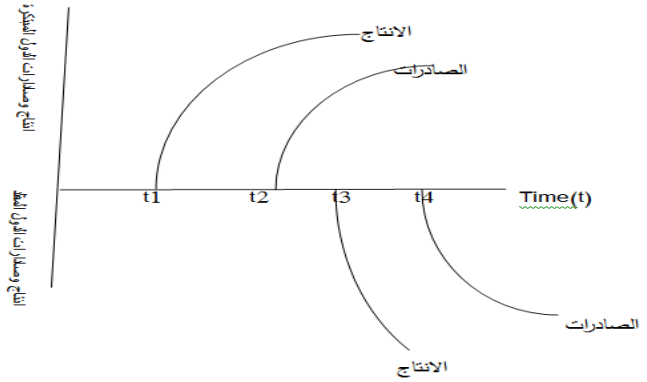

(فيصل لوصيف، ٢٠١٤: ١٣)

يوضح شكل (٢-٣) أن المرحلة الأولي من المنتجات الجديدة تمتلك الدول المتقدمة حق الإنتاج والتصدير للخارج معبرًا عن ذلك بالمنحني t1,t2، وتعبر المرحلة t2.t3 عن مرحلة الفجوة التكنولوجية أي الفترة التي يتم فيها تصدير المنتج الجديد ومحاولة تقليد إنتاجها في الدول الأخرى المستوردة لتقوم بتصديره إلى البلدان الأخرى الأقل تقدمًا، لذا فالمسافة t3,t4 تشير إلى تصدير المنتج إلى دول أقل تقدمًا، وهكذا حتي تظهر منتجات جديدة، لذا يمكن القول بأن المنتج يمر بمراحل مختلفة، وهو ما عبر عنه فيرنون ١٩٦٦ بنموذج دورة حياة المنتج، كما هو موضح بالشكل (٢-٤)

شكل (٢-٤) نموذج دورة حياة المنتج

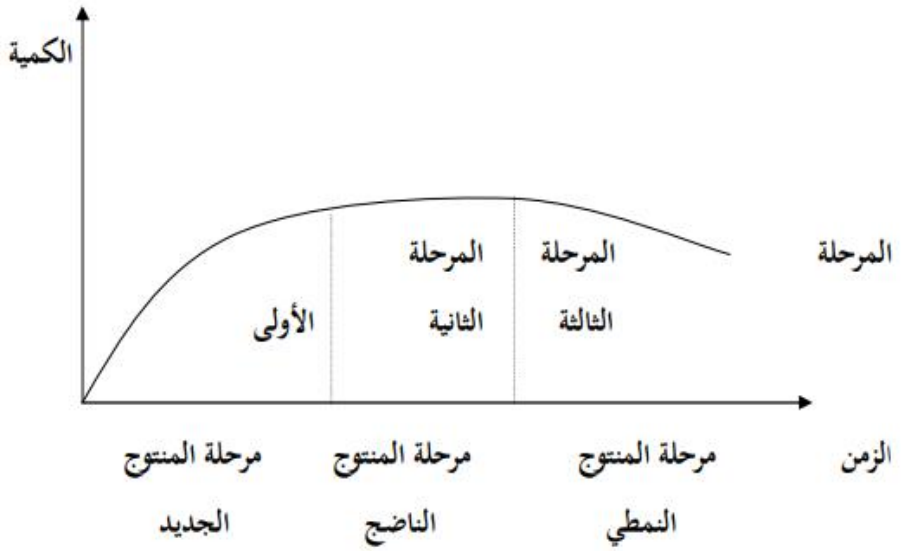

(فيصل لوصيف، ٢٠١٤: ١٤)

يتضح من شكل (٢-٤) أن المنتج يمر بعدة مراحل ففي المرحلة الأولي يحتاج إلى عناصر إنتاج مؤهلة ومدربة، ولا يحتاج إلى الأيدي العاملة الأقل مهارة، وهنا يفضل احتكار الدول المتقدمة لإنتاج تلك المنتجات، أما في المراحل التالية يحتاج المنتج إلى اليد العاملة الأقل مهارة، وهنا يمكن نقل إنتاج المنتج للبلدان النامية الأقل تقدمًا التي يتوافر لديها العمالة الأقل مهارة بأسعار منخفضة، وهو أحد مبررات انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة للنامية.

النتائج:

هدف الجزء الاول من البحث إلى توضيح الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، وقد تضمن شرح مفهوم التكامل الاقتصادي، وتبين ان التكامل الاقتصادي اصطلاحًا يشير إلى تكوين منطقة تجارة أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادي بين مجموعة من الدول، كما تم التفرقة بين التعاون والتكامل الاقتصادي، فإذا كان التكامل الاقتصادي يستهدف إزالة كافة القيود والحواجز الجمركية والغير جمركية لتكوين طريق دولي طويل المدي، فإن التعاون الدولي يعني تخفيف تلك القيود أي تخفيف القيود الجمركية والغير جمركية وحركة رؤوس الأموال، وان درجات التكامل الاقتصادي تتراوح بين التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائيًا وإدماج اقتصادياتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات التكامل الاقتصادي، فهناك المزايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من التكامل الاقتصادي ومن المزايا الاقتصادية للتكامل الاقتصادي، اتساع حجم السوق، ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، تطوير القاعدة التكنولوجية، تحسين شروط التجارة الدولية، الاستفادة من الأثر الإنتاجي والاستهلاكي، وان مقومات التكامل الاقتصاديت تمثل في مجموعة المقومات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يقوم على أساسها هذا التكامل، ويمكن تقسيم التكامل الاقتصادي من حيث طبيعة علاقات التكامل بين الدول أعضاء التكتل الاقتصادي إلى تكامل رأسي وأفقي، ومن حيث طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي إلى التكامل الرأسمإلى والاشتراكي وكذلك التكامل بين الدول النامية، ومن حيث النطاق الجغرافي يمكن تقسيم التكامل الاقتصادي إلى التكامل التقليدي والإقليمية الجديدة.

- **المراجع**

أولًا: المراجع باللغة العربية

- آسيا الوافي (٢٠٠٧)، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة"، **رسالة ماجستير**، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- الاونتكاد (٢٠١٣)، "التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص"، **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**، الدورة الستون، جنيف، ١٦-٢٧ أيلول/ سبتمبر.
- بكري كامل (٢٠٠٣)، "**الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- الجوزي جميلة (بدون تاريخ)، "**التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق**"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، عدد٥، ص: ٢٥-٤٤.
- دومينك سلفاتور (١٩٩٣)، **الاقتصاد الدولي**، ترجمة رضا العدل ومراجعة عبد العظيم أنيس، دار المطبوعات الجامعية الجزائر.
- شليحي الطاهر ومختاري مصطفي (٢٠١٨)، "تقييم لتجارب التكامل الاقتصادي في أفريقيا"، **مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة**، مجلد ٠٣، عدد ٠٦، ص ص: ٦٤-٧٦.
- عبد الرحمان روابح (٢٠١٣)، "حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٠-٢٠١٠)"، **مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.
- عبد العزيز جراد (١٩٩٢)، "**العلاقات الدولية**"، دار موفم للنشر، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- African Union Commission$_2$ **(AUC)**, (2019), "African Regional Integration Report: Towards an integrated and prosperous and peaceful Africa", **annual report**, Addis Ababa, Ethiopia.
- **African Union Development Agency** (AUDA-NEPAD), (2020), "Conditions for Success in the Implementation of the African Continental Free Trade Agreement".
- Allouche, Y., (January 2019), "Regional Power Rivalry and the Failure of the Arab Maghreb Union", **TRT World Research Centre**, Report.
- Andrei, L.C., (2012), "**The economic integration: concept and end of process**", Theoretical and Applied Economics, Vol., XIX, No. 10(575), pp. 55-70.
- Bahadir, S. A., (1978), "**Problems of integration theory in relation to the developing countries**", Intereconomics, ISSN 0020-5346, Verlag Weltarchiv, Hamburg, Vol. 13, Iss. 7/8, pp. 174-178,
- Balasa, B., (1961), "**The theory of economic integration**", Richard D. Irwin, Inc. Homewood, Illinois.

- Bereketeab, R., (· January 2012), "**Inter-Governmental Authority on Development (IGAD): A Critical Analysis**", Chapter in Book, pp: 173-194.
- Dosenrode, S., (2010), "Federalism Theory and Neo-Functionalism: Elements for an analytical framework", **Perspectives on Federalism**, Vol. 2, issue 3.
- Kılı¸ c, R., (2002), "**Absolute and Comparative Advantage: Ricardian Model**", Department of Economics, Marshall Hall, Michigan State University, East Lansing, MI, 48824.
- Marinov, E., (June 2014), "Economic Determinants of Regional Integration in Developing Counties", **Munich Personal RePEc Archive (MPRA)**, No. 60321

ثالثا: مواقع إلكترونية

- **United Nations Economic Commission for Africa**$_2$, (No Date), "SADC – Southern African Development Community", website, entry date: 5 July 2020, Available at https://www.uneca.org/oria/pages/sadc-southern-african-development-community
- ***The African Union Commission***$_1$, (No Date), "Agreement Establishing The African Continental Free Trade Area", Website, website, entry date: 5 July 2020, available at: https://au.int/en/treaties/agreement-establishing-african-continental-free-trade-area
- ***United Nations*** **Economic Commission for Africa**$_1$, (No date), "ECCAS – Economic Community of Central African States", website, entry date: 5 July 2020, Available at: https://www.uneca.org/oria/pages/eccas-economic-community-central-african-states
- ***United Nations*** **Economic Commission for Africa**$_3$, (No date), "COMESA – Common Market for Eastern and Southern Africa", website, entry date: 5 July 2020, Available at: https://www.uneca.org/oria/pages/comesa-common-market-eastern-and-southern-africa